



جمهوريّة مصر العربيّة  
رئيسيّة الجمهوريّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السنة الثانية والعشرون  
المد ٢١ "مكرر"  
٢٨ جمادى الآخرة ١٣٩٩  
١٩٧٩ مايو ٢٦

# الجريدة الرسمية

## محتويات العدد

صفحة

### قرارات رئيس جمهورية مصر العربية بقوانين

- ١ قرار بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتقاد إضافي .....
- ٢ قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين .....
- ٣ قرار بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .....
- ٤ قرار بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .....
- ٥ قرار بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكريم آثار قادة القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ والاستفادة من الخبرات النادرة للأحياء منهم .....

قرر :

(المادة الأولى)

يعتمد فتح اعتقاد إضافي يبلغ أربعين مليون جنيه بالباب الأول من موازنة الجهاز الإداري للسنة المالية ١٩٧٩، لمواجهة تكاليف الزيادة بالقسم ١٥٠٤ (اعتمادات إجمالية) قيمة منحة العترة أيام العامين بالحكومة والقطاع العام وذلك مقابل زيادة إعانة الخدمات السيادية الخارجية من أخوانة العالمة بذات القدر.

(المادة الثانية)

يعتمد فتح اعتقاد إضافي يبلغ عشرة ملايين جنيه بالباب الثاني من موازنة الجهاز الإداري منه ٥٥٠,٠٠٠ جنيه بديوان عام وزارة الشئون الاجتماعية (بند ٢ - إعانت للتغير من المجموعة ٥) تحويلات جارية تخصيصية وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ بفتح جميع العامين لمواجهة تكاليف منحة العترة أيام لأصحاب معاشات الضمان الاجتماعي بالدولة مقداراً متساوياً بمقدار عشرة أيام بحد أقصى مقداره خمسون جنيهًا، و٥٥٠,٠٠٠ جنيه بالأقسام العامة قسم ١٥٠٤ - إعتمادات إجمالية

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩

بفتح اعتقاد إضافي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ بربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٩

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ بفتح جميع العامين بالدولة مقداراً متساوياً بمقدار عشرة أيام بحد أقصى مقداره خمسون جنيهًا،

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئاتقوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ؛ وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛ وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير إعانة إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ؛ وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي ؛ وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ؛ وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات العسكرية ؛ وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج ؛ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣١/١٢٨ بشأن معاشات أبناء دارفور ؛ وعلى لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطنة العسكرية ؛ وعلى قرار وزير بور سعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن شهداء مدينة بور سعيد المدنيين ؛

**قرار :**

**(المادة الأولى)**

يعين أصحاب المعاشات والمستحقون لمعاشات، حتى ٤/٣٠/١٩٦٩ وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات، وبذلك ناصر الاجتماعي والضمان الاجتماعي المشار إليها منحة تعادل معاش عشرة أيام محسوبة على أساس معاش شهر أبريل سنة ١٩٧٩ بما فيه إعانة إضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وإزدياد في المعاشات المقررة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ أو ٥ لسنة ١٩٧٨ بحسب الأحوال . ويكون الحد الأقصى للمنحة المشار إليها خمسون جنيهًا ، ويسرى هذا الحد في شأن حالات الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل .

**(المادة الثانية)**

تحمل الخزانة العامة بقيمة المنحة المتصووص عليها في هذا القرار .

**(المادة الثالثة)**

تصدر وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية ووزير الدفاع التعليمات المقيدة لهذا القرار كل فيما يخصه .

**(المادة الرابعة)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويتم به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٢ مايو ١٩٧٩)

**أنور السادات**

( صافأً أعباء التأمين والمعاشات) بند ٢ — إعانت للغير من المجموعة ٥ — تحويلات جارية شخصية لمواجهة تحالف منحة العشرة أيام للأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ، وذلك مقابل زيادة إعانة الخدمات السيادية بالمارية المتوجة من الخزانة العامة بذات القدر .

**(المادة الثالثة)**

يعتمد فتح اعتداد إضافي بموازنة الخزانة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ بمبلغ تسعين مليون جنيه لزيادة الإعتماد المدرج كإعانة للخدمات السيادية البارية للبهار الإداري مقابل زيادة بذات القدر بالموارد الأخرى (التمويل الإضافي المطلوب) .

**(المادة الرابعة)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويتم به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٢ مايو ١٩٧٩) **أنور السادات**

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

بـالـقـانـونـ رقمـ ٣٢ـ لـسـنـةـ ١٩٧٩ـ

بشـأنـ صـرـفـ مـنـحةـ لـأـصـحـابـ الـمعـاشـاتـ وـالـمـسـتـحـقـينـ

بـاـسـمـ الشـعـبـ

رـئـيـسـ الجـمـهـورـيـةـ

بعـدـ الـاطـلاـعـ عـلـىـ الدـسـتوـرـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٨٠ـ لـسـنـةـ ١٩٤٤ـ بـشـأنـ الـخـامـينـ الـمـختـلطـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٧١ـ لـسـنـةـ ١٩٦٤ـ بـشـأنـ الـمـاعـاشـاتـ الـإـسـتـنـائـيـةـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٤٤ـ لـسـنـةـ ١٩٦٧ـ بـتـقـرـيرـ مـاعـاشـاتـ أوـ إـعـانـاتـ أوـ فـرـوضـ

عـنـ الـحـاسـوـبـ الـفـنـسـ وـالـمـالـ تـيـجـةـ الـأـعـمـالـ الـحـرـيـةـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ١٧ـ لـسـنـةـ ١٩٦٨ـ فيـ شـانـ الـعـامـلـينـ لـدىـ أـصـحـابـ الـأـمـوـالـ

الـمـصـادـرـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٥٥ـ لـسـنـةـ ١٩٦٨ـ بـشـأنـ مـنـطـوـعـىـ الدـفـاعـ الشـعـبـىـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٧٠ـ لـسـنـةـ ١٩٦٨ـ بـتـقـرـيرـ الـمـاعـاشـاتـ وـالـتـعـوـضـاتـ

الـمـسـتـحـقـةـ لـصـابـينـ وـالـمـسـتـشـدـينـ أوـ الـمـفـقـودـينـ بـسـبـبـ الـعـلـيـاتـ الـحـوـيـةـ

وـالـمـجـهـودـ الـحـرـيـةـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ١٢ـ لـسـنـةـ ١٩٧٠ـ بـشـأنـ مـنـطـوـعـىـ الدـفـاعـ المـدـنـىـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٦٦ـ لـسـنـةـ ١٩٧١ـ بـإـنـشـاءـ هـيـثـةـ عـامـةـ بـاـسـمـ بـنـكـ نـاصـرـ

الـاجـتـمـاعـىـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٧٩ـ لـسـنـةـ ١٩٧٥ـ بـإـصـدـارـ قـانـونـ التـأـمـنـ الـاجـتـمـاعـىـ ،

وـعـلـىـ قـانـونـ رقمـ ٩٠ـ لـسـنـةـ ١٩٧٥ـ فيـ شـانـ الـقـادـمـ وـالـتـأـمـنـ وـالـمـاعـاشـ

الـقـوـاتـ الـمـسـاحـةـ ،